

سوريا «أنا سأعاهد... سوريا لك» هذا ما قاله الرئيس الأميركي

لنظيره التركي خلال المحاكمة الهاتفية قبل الأخيرة، وفق تسريبات إعلامية أميركية. هذه الجملة تركزت لاحقاً في حديث دونالد ترامب عن «أسحابه منسقة... وبطيء» للقوات الأميركية، بين بلاده وتركيا. وتعمس تصورا أولياً عن المسار المرتقب في شمال شرق سوريا خلال الأشهر المقبلة

انسحاب أميركي بطيء... «منسقة» مع أنقرة

خطوة تركية أولى لـ«هلاء الفراغ»

منذ إعلان البيت الأبيض عن خطط «الانسحاب السريع» للقوات الأميركية من سوريا، كان الغموض سيد الموقف لدى معظم الأطراف الدولية والمحلية المنتهية بصير شرق الفرات؛ وحتى تركيا، التي تبين لاحقاً أن رئيسها رجب طيب أردوغان، كان أول من سمع «بشئى» الانسحاب في اتصال مع نظيره الأميركي دونالد ترامب، بدت مشككةً بذائية في الخطوة الأميركية، تحت وطأة «مماطلة» أميركية سابقة، وخلال الأيام القليلة الماضية، وبينما ظهرت «قوات سوريا الديمقراطية» في موقف الباحث عن فحرج يقي مخاطر غياب المظلة الأميركية، تعرّزت لهجة أنقرة

عبر «التنسيق بين العسكريين والدبلوماسيين ومسؤولين آخرين... لتجنب فراغ قد ينجم عن استغلال المسار المستجد مع واشنطن، ولم أن يحدد الجانب الجهة التي قد تستغل هذا الانسحاب. ورغم أن تفاصيل هذا «الانسحاب المنسق» تتضمن إشكاليات عدة، بينها مصير «وحدات حماية الشعب» الكردية الموجودة في تلك المناطق



منظاهرة في القامشلي، أمس. طالبت بتدخل الجيش السوري في وجه التمردات التركية (أ ب ف)

قرار ترامب الانسحاب كان «صدمة... لبرنامج تسليحها وتمدها على المسار المستجد مع واشنطن، ولم تخف الأوساط الغربية من السلطات التركية سعادتها باستقالة بريت ماكغورك من منصب المبعوث الرئاسي الأميركي إلى التحالف الدولي»، الذي تعتبره أنقرة واحداً من أهم الشخصيات التي دعمت

القوات الدبلوماسية، وعلى العكس أعلن أن نائب وزير الدفاع المستقبل باتريك شاناهان، سوف يتولى مهمات الوزارة بالوكالة مطلع العام المقبل، وهو ما سيخرج ماتيس من منصبه قبل شهرين على الموعد المقرض لمغادرته. وتأتي هذه التطورات اللافتة بالتزامن مع تعزيز الجيش التركي قواته في عدد من الولايات قرب الحدود السورية، ووصول تعزيزات إضافية لقوات الجيش السوري إلى مناطق دير الزور. وبينما عبرت أنقرة عن ارتياحها لمجريات الأمور وفق التوجه الأميركي الجديد، لم يخرج من حليفاتها موسكو وطهران أي تعليق حول «الانسحاب المنسّق» الذي تحدث عنه ترامب وأردوغان. وتحدثت أوساط إعلامية قريبة من القوى الكردية في الشرق السوري، عن محادثات يجريها مسؤولون روس مع ممثلين عن «قوات سوريا الديمقراطية» في موسكو، من دون أن يخرج أي تأكيد رسمي من الطرفين.

بدورها، لم تعلق دمشق على مستجدات التنسيق التركي الأميركي المرتقب، إلا أن اللافت أمس، كان عودة التوتر إلى بعض خطوط التماس في محيط المنطقة (المنزوعة السلاح) في محيط إدلب، بعد فترة من الهدوء النسبي. وبينما تحدثت أوساط معارضة عن جهود تقوم بها الاستخبارات التركية لتحصير المناطق المحيطة بالطريقين الدوليين، حماة - حلب واللاذقية - حلب، مرحلة مفترضة تتضمن عودة حركة النقل عبرهما، حذرت تطورات شرق الفرات الضوء عن تنفيذ «اتفاق سوتشي» في إدلب. ولم يعد الحديث عن التزام أنقرة بتنفيذ الاتفاق وسحب انسحاب ماكغورك الذي تلا استقالة جيمس ماتيس من وزارة الدفاع، أنه لم يكن «احتجاجياً» في وجه سياسة ترامب، غير أن الأخير لا يحاول «تجميل» قراراته عبر

العراق

ترحيل عقدة الداخلية إلى العام المقبل: حظوظ الفياض ترتفع مجدداً

ينض الاتفاق المذكور، وفق مصادر من «البناء» و«الإصلاح» على سواء، على تمرير حقيبة التريبية، بعد استبدال مرشحة الأمين العام ل«المشروع العربي» خميس الخنجر، صبا الطائي، بمرشحة أخرى هي شيماة خليل الحيايالي، على أن تُسند حقيبة الهجرة والمهجرين إلى «المكون المسيحي»، وتحديدًا إلى نوفل بهاء موسى، وفق ما افادت به بعض المعلومات. أما حقيبة العدل، فنقسم المصادر في توقعاتها في شأنها. إذ يقول فريق داخل «البناء» إن النقاشات لا تزال مستمرة بين «الاتحاد الوطني الكردستاني» و«الحزب الديمقراطي الكردستاني» لانتقاء عدد من المرشحين، تمهيداً لقيام عبد المهدي باختيار أحدهم، وبالتالي من غير الممكن تمرير الكتل السياسية»، ولذا فإن التمسك من «البناء» ومعه «الإصلاح» إلى أن الحزبين الكرديين طرحا، بالفعل، على عبد المهدي خمسة أسماء كي يختار

موعد جديد للتصويت على الشواغر الوزارية ضرب ظهر اليوم، رئاسة البرلمان أدركت بند استكمال «الكاينة» على جدول الأعمال، إلى جانب بند القراءة الثانية لمشروع الموازنة الاتحادية لعام 2019. جلسة اليوم لا تزال «مجهولة المصير» وفق مصادر نيابية مسبوبة على «تحالف البناء»، لكن مصادر أخرى من التحالف عينه تأمل تنفيذ الاتفاق «الأولي» مع «تحالف الإصلاح»، والقاضي بتعمير ثلاثة حثائب من أصل خمس، على أن تُمرّر الحقيقتان الخلافيتان، أي الداخلية والدفاع، في الجلسة الأولى من العام المقبل.

علي مملوك في القاهرة مجدداً



بعد عامين وشهرين على الزيارة الأخيرة المعلنة لرئيس مكتب الأمن الوطني السوري اللواء علي مملوك، إلى مصر، كشفت دمشق عن زيارة جديدة حملت الأخير أول من أمس إلى القاهرة، تلبية لدعوة مدير جهاز المخابرات العامة المصرية عباس كامل. الإعلان الرسمي عن الزيارة جاء عبر وكالة الأنباء السورية (سانا)، التي أشارت إلى أن اللقاء تطرق إلى «مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك القضايا السياسية والأمنية وجهود مكافحة الإرهاب».

بدورها، طلبت السلطات المصرية، أمس، بحسب معلومات «الأخبار»، من جميع وسائل الإعلام المحلية عدم التطرق إلى الزيارة التي فرضت عليها أجواء من السرية الكاملة، خصوصاً أن ملفها يدار من قبل مدير المخابرات العامة بإشراف مباشر من الرئيس عبد الفتاح السيسي، وفق المعلومات المتاحة، لم يتخّ إبلاغ قيادات جهاز المخابرات باللقاء قبل موعد انعقاده، ولم يخرج عنه لاحقاً أي تفاصيل. زيارة مملوك إلى القاهرة هي الثانية المعلنة منذ العام 2011 (الأولى كانت في منتصف تشرين الأول من العام 2016)، من بين جملة زيارات أخرى كشف عن واحدة منها (أب من العام 2015) بعد أشهر على حدوثها. وتعد من المحطات اللافتة التي حملت رئيس مكتب الأمن الوطني السوري، خلال السنوات السبع الماضية، إلى عدة دول بينها إيطاليا والسعودية. ولا تفصل هذه الخطوة عن مسار العلاقة الأمنية الناشئة بين دمشق والقاهرة، والتي ساهمت سابقاً في حلحلة عدة عقد ميدانية وأمنية، كما أنها تحمل طابعاً سياسياً هاماً، كونها تأتي ضمن مسار تنطه يهدف في نهايته إلى ترميم العلاقة السورية - العربية. وهو مسار باتت محطاته متعددة في

تحلّل الزيارة طابعاً مهماً ضمن مسار ترميم العلاقة السورية - العربية

الفترة الأخيرة، وتتنوع بين مطالبات برلمانية في عدة دول عربية بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع سوريا، وبين زيارات معلنة وسريّة إلى دمشق من القوى النشطة فيها.

عمر البشير، قبل نحو أسبوع. وعلى رغم بقاء تفاصيل زيارات مملوك الماضية إلى مصر خارج الإطار الإعلامي، إلا أن الدور المصري في الملفات السورية تطوّر بعدها بشكل لافت، إذ لعبت القاهرة دور الوساطة في التوصل لاتفاقات «خفض التصعيد» في قطاع من الغوطة الشرقية وفي ريف حمص الشمالي، وتأتي هذه الزيارة الأخيرة لمملوك في وقت فتح فيه قرار البيت الأبيض الأخير بسحب القوات الأميركية من سوريا، الرهانات على صير المنطقة الشرقية، والتي تتمتع مصر مع حلفائها من الدول العربية، بعلاقات جيدة بعدد من القوى النشطة فيها.

(الأخبار)



إمام كنيسة القديس يوحنا في مدينة قرقملاش في نينوى (أ ب ف)

متعلقة بها»، مضيفة أن عبد المهدي «بات محرّجاً بين الخنف وطهران في قضية الفياض، وهو يحاول تدوير الزوايا في هذا الإطار»، سعياً للخروج من الأزمة. وما بين القراءتين، يبدو أن عقدة الفياض لن تحلّ قبل نهاية العام الحالي، في ظل انشغال القوى السياسية بأزمة انتخابات رؤساء مجالس المحافظات، والتي ولدت مشادات وانتهامت حُرقت بوصلة الاشتباك السياسي من الميدان الحكومي إلى ميدان المحافظات.

(الأخبار)

التساؤلات حول موقف «المرجعية الدينية العليا» (آية الله علي السمينستاني) من ترشيح الرجل لحقيبة الداخلية. مصادر مقربة من الفياض، تؤكد أن «النسج» راضية عنه، وما من مشكلة حوله»، مستشهدة على ذلك بما تقول إنها «رسائل شفوية تم تبادلها أخيراً بين مقرّبين من الفياض وآخرين من مكتب السمينستاني، حملت نقياً على خياره دفع بعض قادة التحالف إلى إعادة النظر في الموقف، من دون أن يكون ذلك تراجعاً، إنما محاولة لإيجاد مساحة مشتركة مع القوى الأخرى»، مضيفة أن «الجلسة التالية قد تشهد تصويتاً على الفياض، وقد يُمرّر أيضاً، خصوصاً وأن الموقف تجاهه بات أكثر مرونة مما مضى».

واتصالاً بعدة الفياض، تتجدد

نتنياهو وأيزنكوت عن «قرار ترامب»: تهدئة المخاوف... وكبت للغضب

وما ساهم في تاجيح حالة الخيبة في تل أبيب أن مفاعيل هذه الخطوة حضرت بقوة في وسائل الإعلام وعلى السنة العديد من الخبراء والمعلقين والسياسيين، وسبق أن تناولها العديد من المسؤولين، ومن ضمنهم نتنياهو الذي شرح أمام المسؤولين الأميركيين حجم المصالح الأمنية والسياسية الكامنة في بقاء القوات الأميركية في سوريا. إلا أن مساعيها قد لا تحقق المطلوب منها، خصوصاً أنها لم ينكروا المحطة المفصلية التي ينطوي عليها هذا القرار، بل إن التدقيق في ما أدليا به من مواقف يؤكد ما يحاولان التخفيف من وتيرته. محاولة أيزنكوت أتت خلال مؤتمر «الجيش والجمع الإسرائيلي» الذي ينظمه المركز للتعد المجالات في هرتسليها، حيث دعا إلى «عدم المبالغة»، لكنه لم يتمكن من تجاهل الرسائل والتداعيات التي ينطوي عليها هذا القرار، مقرأً بأنه «حدث جوهري ومهم». ومع أنه لم يقدم جيداً في توصيف هذا المستجد الذي يتصل بالبيئة الإقليمية المباشرة للكيان الصهيوني، إلا أن صدور هذا الموقف على لسان رأس المؤسسة العسكرية، يكشف عن التقييم المهني في تل أبيب لمخاطر الخطوة الأميركية على المعادلات الإقليمية ومعادلات الصراع مع إسرائيل. أتى موقف أيزنكوت، الذي حاول الجمع بين الإقرار بخطورة الحدث ومفصليته وبين ضرورة عدم الهلع، بعدما عكست الساحتان السياسية والإعلامية حالة الخيبة والذهول والصدمة من أصل القرار وتوقيته وسياقته، فضلاً عن أنه صدر مع تجاهل تام للاعتبارات الإسرائيلية.

«نهج خاطئ»، مضيقاً: «أنا أوّمن بالدمج ما بين النظرية العسكرية والمدنية التي تخدم المصلحة الإسرائيلية». وهو موقف تنتباه المستنكرين والاستخبارية انطلاقاً من تقدير أن توسيع دائرة القمع ستؤدي إلى انفجار انتفاضة واسعة وترفع وتيرة المقاومة وتوسع دائرتها. ومما يؤشر إلى هذه المخاوف ما أعلنته أيزنكوت أيضاً، في المناسبة نفسها، عن أن إسرائيل «تعتقل كل سنة 3000 مهاجم وتنفذ مئات الأرواح».

أرد نتنياهو تخفيف منسوب القلق والخيبة الذي يتفاعل في الأوساط الإسرائيلية

ومن الطبيعي أن لا يتجاهل الوضع في قطاع غزة الذي وصفه بـ«المعقد جداً». ولغت إلى أن إسرائيل لا تستطيع ردع دول ومنظمات عن التعاطف التقليدي (في إشارة إلى تطوير قدرات المقاومة)، مؤكداً أن إسرائيل تنفذ الكثير من العمليات لمنع وصول وسائل قتالية متطورة إلى داخل القطاع. في الإطار نفسه، عمد نتنياهو أيضاً إلى محاولة احتواء مفاعيل هذه الخطوة الأميركية، بعدما فشلت - حتى الآن - محاولات ثني ترامب عن تنفيذ هذا القرار. وفي هذه القضية أكثر من رسالة ودلالة. إلى ذلك، انتقد أيزنكوت أيضاً الدعوات إلى استخدام قوة مفرطة في مقابل عمليات المقاومة على جبهة فلسطين، وبرز ذلك بوصفه أنه المنخفض من اعتراضه، على رغم الإجماع على

تحليل إخباري

علي حيدر